التقرير السنوي لواقع الحريات الصحفية في تونس
3ماي 2021

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens
snjt

الفهرس

- مقدمة عامة 02
- قائمة الجهات الأكثر اعتداء على الصحافة 06

اعتداءات السلطة التنفيذية: 09

1. الحكومة: سياسة ممنهجة لضرب حرية التعبير 09
- نصوص تشريعية غائبة 09
- اعتداءات أمنية وتتبعات قضائية 10
- تعيينات سياسية واقتحام وكالة تونس افريقيا للأنباء 11
- غموض في المؤسسات المصادرة 12
- التضييق على الحق في النفاذ إلى المعلومة 13
2. رئاسة الجمهورية وسياسة "صمت القصور" 13
3. البرلمان يستهدف الصحافة 14

الاحصائيات العامة للاعتداءات 20

- التطور الزمني للاعتداءات 21
- تطور عدد الصحفيين الضحايا 22
- طبيعة الاعتداءات التي تطال الصحفيين 26
- الاعتداءات الموجبة للتتبع 26
- النفاذ الى المعلومة أزمة متواصلة 28
- خارطة المعتدين على الصحفيين 31

الشؤون المهنية والاجتماعية 36

التوصيات العامة 40

مقدمة عامة

تحيي تونس اليوم العالي لحرية الصحافة لسنة 2021 في ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية صعبة جدا انعكست على أوضاع الحريات وحقوق الانسان بصورة عامة وعلى حرية الصحافة والتعبير بصفة خاصة.

سياسيا تعيش بلادنا أزمة حادة بسبب الصراع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وبين رأسي السلطة التنفيذية وبين مكونات المشهد البرلماني، ونتج عن ذلك محاولات متكررة للهيمنة على قطاع الإعلام ولإقحام الصحفيين في تجاذباتهم السياسية ودفعهم للاصطفاف مع طرف ضد آخر دون احترام مبدأ استقلالية الإعلام وهو ما تسبب في تسجيل العديد من الانتهاكات التي طالت الصحفيين. وتجلت مساعي الهيمنة على الإعلام بدء بالتعيينات السياسية مرورا بتصريحات المسؤولين السياسيين من نواب وقيادات حزبية ورجالات دولة، وصولا إلى محاولات تأليب الرأي العام ضد الصحافة والصحفيين.

لقد ساهم المناخ السياسي المتشنج في انتشار مظاهر العنف السياسي وخاصة العنف اللفظي وحملات التحريض والتشويه والتكفير والكراهية وهتك الأعراض، وكل هذا يحدث تحت غطاء سياسي فالميليشيات الالكترونية للأطراف السياسية هي التي تغذي حملات السب والتشويه والتحريض الممنهجة والمركزة. وقد نال الصحفيون نصيبهم من هذه الحملات المنظمة من قبل أطراف سياسية مختلفة لعل أبرزها ما قام بها مناصرون لائتلاف الكرامة ولحركة النهضة ولعبير موسي وحزبها الدستوري الحر.

أما اجتماعيا عرفت السنة الممتدة من 03 ماي 2020 إلى 03 ماي 2021 تنامي واضحا للحركات الاحتجاجية للمطالبة بالشغل والتنمية. واجهتها السلطة أغلبها بالمنع وباستعمال القوة المفرطة بلغت حد الاعتقال والاعتداء العنيف ولم يستثن

الصحفيون من ذلك في محاولة لمنعهم من نقل الصورة الحقيقة لما يحدث وإيصال صوت المحتجين.

كما تعيش بلادنا وضعا صحيا حرجا بسبب الانتشار الواسع لفيروس كورونا وهو ما تسبب في تضرر قطاع الإعلام كأغلب بقية القطاعات، وتسبب في إغلاق عدد من المؤسسات الإعلامية وفقدان العديد من مواطن العمل وعدم حصول العديد من الصحفيين على مستحقاتهم وحقوقهم، هذا علاوة على تسجيل عديد الإصابات في صفوف الصحفيين وعدد من الوفيات بسبب مواصلتهم لأداء مهامهم في كل الظروف إيمانا منهم بضرورة إيصال المعلومة رغم العراقيل التي تضعها الحكومة وعديد الإدارات.

وتشريعيا لم تكن هذه السنة أفضل من سابقاتها من حيث عدم المصادقة على أي قانون يهم المهنة، بل العكس فقد كادت أن تكون كارثية على حرية الصحافة في بلادنا بسبب سحب مشروع قانون حرية الاتصال السمعي البصري لفسح المجال لمبادرة تشريعية لائتلاف الكرامة لتنقيح المرسوم 116 للسيطرة على الهيئة التعديلية وضرب القطاع لولا الوقفة الحازمة لأبناء القطاع والتفافهم حول هيكلهم نقابة الصحفيين ودفاعهم عن حريتهم بنفس الدرجة التي دافعوا فيها عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، وبطبيعة الحال لا ننسى دور المجتمع المدني والمنظمات الشريكة والصديقة التي ساندتنا في معركة التصدي لتنقيحات المرسوم 116 ودعمها لجهود المصادقة على مشروع متكامل للسمعي البصري في تونس.

وتناوبت على حكم تونس طوال الفترة التي يمسحها هذا التقرير من 03 ماي 2020 إلى 03 ماي 2021 حكومتي الياس الفخفاخ وهشام المشيشي. واتسمت فترة حكومة الياس الفخفاخ باختيار سياسة التعاطي السلبي مع ملفات قطاع الإعلام حيث لم تقم بإيجاد حلول للملفات المطروحة وواصلت سياسة الحكومات السابقة

ولم تنشر الاتفاقية المشتركة في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية وهو ما عطل مصالح الصحفيين وأضر بهم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والمهني.

أما في عهد حكومة هشام المشيشي التي استهلت عهدتها بمعاداة القطاع وأبناءه، فقد سجلت الصحافة التونسية انتهاكات مختلفة كميا ونوعيا عن السنوات العشر السابقة، لتكون بذلك سنة استثنائية يتفق أبناء القطاع وحتى المجتمع المدني على تسميتها بالسنة السوداء في عمر الانتقال الديمقراطي ضربت فيها أهم دعامات هذا الانتقال وهي حرية التعبير وحرية الصحافة وحق التظاهر وحقوق الانسان والحريات الأساسية بكل الطرق والوسائل الممكنة. تعددت الانتهاكات وتعدد الجهات التي تقف وراء الانتهاكات كالعادة، لكن تمكنت المؤسسات الرسمية في البلاد من الحفاظ على صدارتها من بين الجهات الأكثر اعتداء على الصحفيين، في حين أنها من الجهات الموكول إليها حماية حرية الصحافة والصحافيين والحرص على سلامة الانتقال الديمقراطي. النتيجة الوحيدة هي ارتفاع وتيرة الاعتداءات امام أنظار السلطات التنفيذية والقضائية، سلطات تسمح بالاعتداءات ولا تعاقب منفذيها وتحميهم من العقاب في حين تجدها سباقة في قمع شعبها حتى لو اضطرت لاعتقال القصر وتعذيب موقوفين وقتل أحدهم نتيجة الإهمال.

وأفصحت حكومة هشام المشيشي منذ بداية الشهر الثاني لتوليها لمهامها عن نواياها من خلال سحب مشروع قانون حرية الاتصال السمعي البصري للسماح بتمرير مبادرة ائتلاف الكرامة لتنقيح المرسوم 116 للسيطرة على الهيئة التعديلية ولضرب قطاع الاعلام، كما رفض رئيس الحكومة نشر الاتفاقية الاطارية للصحفيين رغم صدور حكم المحكمة الادارية القاضي بنشرها. ولم تتوقف سياسية الحكومة العدائية للإعلام، بل تمادت في ذلك من خلال التعيينات السياسية واقتحام الأمن لمقر وكالة تونس افريقيا للأنباء وهي سابقة خطيرة جدا لم تسجلها تونس في أحلك فتراتها، وعودة الهجمة الأمنية على الصحفيين خاصة فترة تولي المشيشي

لوزارة الداخلية بالنيابة، هذا علاوة على عدم التعاطي الايجابي مع مختلف الملفات التي تهم القطاع وحقوق الصحفيين.

ويبدو أن هذا العداء الواضح للإعلام يرجع في عمقه إلى ثقافة سلطوية ترفض النقد والاحتجاج وتحن إلى استغلال الاعلام لخدمة أجندا حكومية وسياسية على حساب اعلام تعددي ومتنوع ومستقل وحر وشفاف. ويتكرس أيضا هذا التوجه من خلال تعطيل مسار النفاذ الى المعلومة من خلال مناشير داخلية وتعليمات فوقية أضرت بحق المواطن في المعلومة وعطلت عمل الصحفيين وذلك في تعارض صريح مع أحكام الدستور والقانون المتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة.

ولكن رغم المناخ العام المشوب بالتضييقات والتهديدات وتفقير الصحفيين، تمكنت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين بدعم من كل منظوريها وبالشراكة مع عدد من منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية من تحقيق نجاحات هامة في حماية المهنة والحريات الصحفية تمثلت أساسا في التصدي لمبادرة تنقيح المرسوم 116 والتصدي كذلك للتعيينات السياسية ومحاولات وضع اليد على الاعلام العمومي والمصادر.

وتحذر النقابة الوطنية للصحفيين من محاولات العودة إلى تطويع الاعلام، وتنبه من خطورة هذه السلوكيات. وتهيب بكل الصحفيين والعاملين في القطاع إلى ضرورة التضامن والحفاظ على وحدة الصف الصحفي للتصدي لكل مساعي تطويع الاعلام.

وإن تعول النقابة على منخرطيها وعلى قوى المجتمع المدني في تعزيز مكسب حرية الصحافة وتحصينه من التهديدات المتكررة والتصدي لكل المخاطر التي تهدد مسار الانتقال الديمقراطي برمته، فإنها لا تزال تراهن على ضرورة أن تتوفر إرادة سياسية تتدارك أخطاء الماضي وتلتزم فعليا بمبادئ حرية الصحافة واستقلالية وسائل الاعلام وترسي شراكة حقيقية في الاصلاح مع الهياكل المهنية.

قائمة الجهات الثلاث الأكثر اعتداء على للصحافة

ارتأت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة نشر قائمة أكثر الجهات اعتداء على الصحفيين قصد دفع هذه الجهات لمراجعة سياسة تعاطيهم مع قطاع الاعلام ومع الصحفيين، وتحسيس الرأي العام بمدى خطورة الاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيين أثناء قيامهم بعملهم

فقد سجلت النقابة ارتفاعا في عدد الاعتداءات ودرجة خطورتها وعدد المتضررين منها في ظل تواصل ترسيخ الإفلات من العقاب وعدم التصدي لها وكذلك عدم الاعتذار.

وقد اعتمدت النقابة في تصنيفها وفي ترتيبها المعايير التالية:

- نوعية الاعتداء وخطورته

- عدد الصحفيين المتضررين من الاعتداء

- العود وتكرار الاعتداء رغم تنبيهات النقابة ومراسلاتها وبياناتها

1- وزارة الداخلية وعدد من النقابات الأمنية:

احتل الأمنيون المرتبة الأولى في نسبة الاعتداءات على الصحفيين مقارنة بالسنة الماضية حيث كانوا في المرتبة الثانية وارتفع عدد الاعتداءات الأمنية مقارنة بـ 2020 حيث بلغت 43 اعتداء خلال الفترة التي يشملها التقرير في حين كانت 29 اعتداء خلال التقرير السابق وبلغ عدد المتضررين من تلك الاعتداءات 37 صحفيا وصحفية و14 مصور صحفي ومصورة صحفية. وتنوعت الاعتداءات حيث نجد الاعتداء بالعنف وحالتي احتجاز تعسفي والتحريض والثلب والتهديد سواء بصفة مباشرة أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي خاصة الفايسبوك، كما سجلت وحدة رصد وتوثيق

الانتهاكات الواقعة على الصحفيين التابعة للنقابة عديد حالات المنع من العمل وطلب تراخيص رغم الاستظهار ببطاقة صحفي محترف.

كما استغلت بعض النقابات الأمنية صفة منخرطيها كأعوان للأمن لتقوم بالتهديد والتحريض والثلب والتشهير ضد الصحفيين وضد مؤسسات اعلامية سواء بصفة مباشرة أو عبر صفحات نقاباتهم أو صفحاتهم الشخصية على موقع الفايسبوك. وتم تسجيل حالتي تحريض في حق مؤسسات اعلامية وهي إذاعة موزاييك وإذاعة الديوان وايضا اعتداء لفظي وتشهير بعدد من الصحفيين والصحفيات. فقد دعا الكاتب العام لنقابة الأمن الداخلي بصفاقس الأمنيين إلى عدم ضبط النفس، كما نعت الصحفيين "بالملحدين" و"اليساريين أعداء الإسلام"، وشن حملة تكفيرية ضد المنظمات الحقوقية والصحفيين واتهمهم بالعملاء. وعمدت العديد من النقابات الأمنية عبر صفحاتها على فايسبوك إلى إطلاق حملات تحريض وشتم وتشويه ضد الصحفيين الذين انتقدوا الأداء الأمني أو عبروا على رفضهم لمشروع قانون زجر الاعتداءات على القوات الحاملة للسلاح.

ويعتبر ارتفاع عدد الاعتداءات الأمنية مؤشرا لتنامي الخطر إزاء عودة القبضة الأمنية على العمل الصحفي الميداني وهو ما قاد نقابة الصحفيين إلى تعليق شراكتها مع وزارة الداخلية في انتظار إعادة النظر في آليات تطويرها لتكون أكثر نجاعة في مسار حماية الصحفيين.

2- رئاسة الحكومة:

- عدم نشر الاتفاقية الاطارية الممضاة منذ 09 جانفي 2019 في الرائد الرسمي رغم صدور حكم المحكمة الادارية القاضي بنشرها.
- سحب مشروع قانون حرية الاتصال السمعي البصري
- عدم الالتزام بالاتفاقات والتعهدات والاضرار بمصالح وحقوق الصحفيين
- تعيينات سياسية ومحاولات لتطويع قطاع الاعلام وعدم التعامل بجدية مع المؤسسات الاعلامية المصادرة.

- استخدام القوة العامة واقتحام مقر وكالة تونس افريقيا للأنباء لفرض تعيين سياسي على رأس المؤسسة.
- ضرب حق النفاذ إلى المعلومة من خلال مناشير داخلية وتعليمات للمسؤولين مركزيا وجهويا تحجب المعطيات

3- كتلة ائتلاف الكرامة:

تصدر نواب ائتلاف الكرامة ترتيب المعتدين على الصحفيين في مجلس نواب الشعب حيث أقدم نوابها على:

- تدعيم مبادرة تشريعية لتنقيح المرسوم 116 للسيطرة على الهيئة التعديلية واخضاعها للمحاصصة الحزبية وضرب القطاع من خلال الغاء نظام الاجازات.
- الثلب والشتم وبث خطابات كراهية وتحريض سواء خلال الحضور في البرامج الاذاعية والتلفزيّة أو عبر صفحاتهم على موقع التواصل الاجتماعي الفايسبوك مما عرّض العديد من الزملاء الى اعتداءات في عملهم الميداني.
- المنع من العمل في عديد المناسبات حيث قام النائب عن الكتلة يسري الدالي بمنع الصحفيين من مواكبة أشغال لجنة شؤون الادارة والقوات الحاملة للسلاح بوصفه رئيسها.

اعتداءات السلطة التنفيذية

الحكومة: سياسة ممنهجة لضرب حرية التعبير

- **نصوص تشريعية غائبة:**

بعد عشر سنوات من الثورة، ومازال القطاع الاعلامي يخضع للمرسومين 115 و116 والذين أثبتا وجود عديد النقائص في تطبيقهما وأنهما لم يعودا كافيين لتنظيم القطاع وحماية الصحفيين. ولكن عوض العمل على سن قوانين جديدة تراعي المرحلة، لم تدخر حكومة هشام المشيشي أي جهد في تصعيد حربها مع الصحفيين والتضييق عليهم، مقحمة إياهم في خلافاتها وأزماتها المتعددة والمتتالية. وبادرت بسحب مشروع قانون أساسي عدد 95/2020 يتعلق بحرية الاتصال السمعي البصري وبتنظيم هيئة الاتصال السمعي البصري وضبط اختصاصاتها. وفسح بذلك رئيس الحكومة المجال لمقترحات هجينة تخدم لوبيات مالية وسياسية وتهدم كل مساعي ارساء إعلام نزيه زمن انتقال ديمقراطي متعثر.

ولم تتراجع حكومة المشيشي عن قرارها بسحب مشروع القانون المذكور ولم تتول إحالته على البرلمان من جديد رغم المفاوضات الماراطونية والتحركات الاحتجاجية التي خاضها الصحفيون، بما يكشف رغبة مباشرة في ترك المجال الاعلامي دون نصوص قانونية محينة تستجيب لمقتضيات المرحلة بالتزامن مع مساع أطراف سياسية لضرب الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري والتجييش ضدها.

وتواصلت سياسة المشيشي المعادية للإعلام، بتنكره لتعهدات سابقة متعلقة بنشر الاتفاقيتين الاطارية والقطاعية الضامنتين لحقوق أبناء المهنة متجاهلا قرار المحكمة الإدارية الملزم للحكومة بنشر الاتفاقية الاطارية المشتركة. ولولا نضالات الصحفيين والتحركات الاحتجاجية التي طالت كل جهات البلاد ووقوف المنظمات الدولية إلى صف نقابة الصحفيين لما عدلت الحكومة عن هذا المنهج وجلست إلى

طاولة الحوار التي أفضت إلى عدة اتفاقات مازال تطبيقها يشهد تعثرا إلى غاية اليوم.

وفي سياق متصل، ماطلت حكومة المشيشي في صرف الاعتمادات المسندة لوسائل الاعلام الخاصة والجمعياتية والصحفيين المتضررين في إطار مساعدتها على تخطي الانعكاسات المالية لأزمة كورونا في الوقت الذي تعيش فيه بعض وسائل الاعلام على وقع صعوبات اقتصادية قد تؤدي إلى غلقها وتسريح الصحفيين العاملين فيها وإحالتهم على البطالة، متخلية بذلك عن الدور الاجتماعي للدولة زمن الأزمات، ومتجاهلة في هذا الصدد الوضع الاقتصادي الصعب الذي يمر به الصحفيون خلال هذه الجائحة وفسحت المجال لطردهم وتجويعهم.

- **اعتداءات أمنية وتتبعات قضائية**:

كشفت الاحتجاجات الاجتماعية التي شهدتها البلاد خلال شهري ديسمبر 2020 وجانفي 2021 نزعة الحكومة التضييقية على حرية الصحافة. وسجلت النقابة باستنكار بالغ استهداف قوات الأمن للصحفيين خلال أداء مهامهم بلغت حد الإيقافات والاحتجاز والتشفي والهرسلة.

وصمتت الحكومة على تجاوزات منظوريها خلال هذه الفترة، التي لم تقتصر على التضييق والملاحقات الأمنية والقضائية بل طالت التهديد والهرسلة والتشويه. وإزاء تجاهل رئيس الحكومة ووزير الداخلية بالنيابة لهذه الانتهاكات التي قام بها منظوريها، فإن النقابة تعد ذلك موقفا سياسيا من قبل المشيشي يتنزل في إطار رؤيته للإعلام وانعدام فهمه لدور الصحافيين في نقل المعلومة وتحليلها، ما يترجم ضعفا في إدارة الأزمة الاجتماعية وتطويقها عبر محاصرة المعلومة وناقليها.

وتواترت خلال الآونة ذاتها، انتهاكات النقابات الأمنية الموجهة ضد الصحفيين حيث تعرض عدد منهم إلى التهديد والتحريض العلني من قبل هذه النقابات. وتم تداول صور الصحافيين ومقاطع من أعمالهم على صفحات النقابات الأمنية، مرفوقة

بالتهديد والوعيد، دون تدخل من وزارة الداخلية أو النيابة العمومية للتحقيق في الأمر، ما يجعل العملية ممنهجة في مناخ من الافلات من العقاب..

- **تعيينات سياسية واقتحام وكالة تونس افريقيا للأنباء:**

اتسم تعاطي الحكومة مع وسائل الاعلام العمومية بالارتجال والتعثر، إذ تواصل الاذاعة التونسية العمل دون تعيين رئيس مدير عام لها وفق آلية الرأي المطابق وعقد أهداف وبرامج، بما يعيق عملية الاصلاح والنهوض بالمؤسسة. ونفذ الصحفيون والعاملون في اذاعة شمس أف أم المصادرة اعتصاما دام اكثر من شهربسبب تعيين سياسي على رأس المؤسسة لا يستجيب لمبدأ الكفاءة في تسيير المؤسسات التي تشكو صعوبات مالية وتسييرية، واعتمدت رئاسة الحكومة في التعاطي مع الملف على سياسة التسويف والمماطلة.

وفي الوقت الذي كان الصحفيون ينتظرون فيه انهاء الأزمة في اذاعة شمس أف أم، بادرت الحكومة إلى خلق أزمة جديدة صلب وكالة تونس افريقيا للأنباء اثر إقالة رئيستها المديرة العامة وتعيين شخصية أخرى على قاعدة المحاباة والولاء الحزبي خدمة لأجندا تدجين الاعلام وتطويعه، متجاهلة رفض أبناء المؤسسة وعموم أبناء القطاع والهياكل النقابية بما يبرز بوضوح جنوحها لافتعال الأزمات مع قطاع الصحافة والاعلام وتعميقها.

وبدل أن تسارع الحكومة إلى التراجع عن هذا التعيين، فقد هرعت إلى المرور إلى السرعة القصوى عبر محاولة تنصيب المدير العام الجديد بالقوة ما أدى إلى إعلان الصحفيين والعاملين بوكالة تونس إفريقيا للأنباء الاعتصام المفتوح رفضا لهذا التعيين. ويعد اقتحام الوكالة من قبل قوات الأمن بمختلف تشكيلاتها واعتداءهم بوحشية على الصحفيين المعتصمين سلميا وضمن ما يكفله القانون سابقة خطيرة منذ الثورة تنبئ بحنين لدى الحكومة الحالية للقمع واحكام السيطرة على قطاع الاعلام بالحديد والنار.

وقوبلت عملية اقتحام الوكالة من قبل قوات "البوليس" والاعتداءات الهمجية التي طالت صحفييها والصحفيين المتضامنين معهم، باستنكار بالغ من قبل المنظمات الوطنية والشخصيات الاعتبارية فضلا عن المنظمات الدولية.

وإذ تحيي النقابة نضالات أبناء وبنات الوكالة وتثمن التفاف الصحفيين وتضامنهم مع زملائهم خلال هذه المحطة، فإنه لا يفوتها أيضا أن تذكر رئيس الحكومة بأن زمن استعمال عصا "البوليس" ضد الصحفيين وترويعهم والاعتداء عليهم وتهديدهم بالملاحقات الأمنية والقضائية قد انتهى منذ الثورة، وأن هذه الممارسة كانت بمثابة اعلان الحرب على الصحفيين وحرمتهم وأمنهم لا يمكن تجاوزه إلا بالتحقيق في ملابسات الحادثة وتحديد المسؤوليات ومحاسبة المعتدين.

- **غموض في المؤسسات المصادرة:**

في الوقت الذي يطالب فيه صحفيو المؤسسات المصادرة وهياكلهم المهنية بتسريع عملية التفويت فيها وتسوية وضعيتها القانونية والمالية، عمدت حكومة المشيشي إلى تعطيل عملية التفويت في إذاعة شمس أف أم رغم تقدم المسار. ونتج عن ذلك تأخر متكرر في صرف أجور العاملين في المؤسسة وتضرر المعدات والتجهيزات وتراكم الديون ما دفعهم للاعتصام والاحتجاج في أكثر من مناسبة للمطالبة بإيقاف سياسة التجويع والتعامل بشفافية في ملف التفويت. ولم تكتف الحكومة بذلك، بل قامت بتعيين مسقط على أساس الموالاة والمحاباة على رأس مؤسسة كاكتيس برود متجاهلة الوضع المالي والصعوبات الاقتصادية للمؤسسة، واضطر الصحفيون والعاملون فيها لتنفيذ تحركات إحتجاجية ضد هذا التعيين، لتقوم الحكومة إثر ذلك بتعيين الشخص ذاته على رأس شمس آف أم، ولم تتراجع إلا بعد اعتصام لأبناء الإذاعة المصادرة تجاوز الخمس أسابيع.

وما تزال إذاعة الزيتونة للقرآن الكريم تنتظر التقدم في مسار الحاقها بالإعلام العمومي. وتعاني مؤسسة دار الصباح من الضبابية ذاتها وغياب رؤية واضحة لتسوية وضعيتها القانونية اما بالتفويت أو بإعادة الهيكلة. وقد أقدم المفوض

المعين على رأس دار الصباح على ايقاف اصدار جريدة الصباح الأسبوعي ولم يف بتعهداته بعودة صدورها إلى حد الآن.

- **التضييق على الحق في النفاذ إلى المعلومة:**

يعتبر الدور الذي يقوم به الصحفيون والصحفيات خلال جائحة كوفيد 19 من نقل للمعلومة والتحقق منها ومكافحة الأخبار الزائفة، دورا هاما وأساسيا في استراتيجيات تطويق الجائحة. وفي ظل الحاجة الماسة للجمهور لمعرفة تطورات الوضع الوبائي والاستراتيجيات الوطنية لمكافحته علاوة عن تقدم عملية التلقيح ضد الوباء، بادرت الحكومة إلى وضع عقبات جديدة في وجه العاملين في القطاع الاعلامي.

وتولت وزارة الصحة، في هذا السياق، منع منظوريها من التصريح لوسائل الاعلام حول الجائحة وإخضاع العملية إلى ترخيص مسبق من قبل وزير الصحة. ويأتي هذا القرار (أفريل 2021) في سياق تشهد فيه البلاد تململا حول الارتفاع المخيف لعدد الاصابات علاوة عن الإخلالات التي شابت عملية التلقيح والمنظومة الوطنية ايفاكس. ويفهم من هذا الإجراء رغبة وزير الصحة في سد كل منافذ النقد لهذه المنظومة.

وفي السياق نفسه، سجلت النقابة تشكيات من عدد من الصحفيين في العاصمة وفي مختلف الجهات حول تواصل العمل بالمنشور عدد 4 المتعلق بمنع التصريح لوسائل الاعلام دون اذن مسبق، فضلا عن افتقار بعض الوزارات الى مكلف بالاتصال أو عدم تعاون المكلف إن وجد مع الصحفيين.

رئاسة الجمهورية وسياسة "صمت القصور":

يتسم القصر قرطاج في عهد الرئيس قيس سعيد بالانغلاق أمام الاعلام والصحفيين، فلم تعقد مؤسسة الرئاسة ندوات صحفية ونقاط إعلامية منذ

انتخابه. واقتصر تعاملها مع الصحفيين ووسائل الاعلام والفضاء العام عموما على نشر صور وفيديوهات النشاط الرئاسي وتصريحات رئيس الدولة على صفحة الرئاسة في فيسبوك، دون فسح المجال أمام الصحفيين ووسائل الاعلام لدخول القصر ولقاء المسؤولين والحديث معهم والحصول على المعلومة من مصدرها أو حضور مسؤولين من الرئاسة في البرامج الاعلامية أو حتى الادلاء بتصريحات والاجابة عن التساؤلات التي تشغل الرأي العام في ظل الأزمة الشاملة التي تعيشها بلادنا. وقد تسبب هذا الانغلاق في انتشار الشائعات والأخبار المضللة وظهور أطراف تتحدث باسم الرئاسة مما ساهم في ارباك المشهد الاعلامي وأكد مقولة أنه في غياب المعلومة الرسمية الدقيقة تزدهر الاشاعة.

البرلمان يستهدف الصحافة

اتخذ البرلمان التونسي منحى عدائيا تجاه حرية الصحافة والتعبير مستعملا كل الوسائل المتاحة له لاستهداف الصحفيين البرلمانيين وعموم زملائهم. وسجلت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين تواتر الاعتداءات والإجراءات التضييقية فضلا عن المقترحات المستهدفة لاستقلالية القطاع الصادرة عن نواب البرلمان وبصمة تواطؤ رئاسته.

وتعتبر النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين أن البرلمان الحالي، الذي تمادى في هرسلة الصحفيين وضرب استقلالية قطاعهم، يترجم بوضوح إرادة فئة واسعة من نوابه والأحزاب الممثلة فيه في وضع اليد على الاعلام وتطويعه وتدجينه. والتقت مصالح لوبيات المال والسياسة داخل البرلمان لضرب الهيئات الوطنية وتدمير الاطار القانوني للصحافة ومعاداة أبناء المهنة وهياكلهم، في إطار الرغبة المحمومة لهيمنة صوت واحد في وسائل الاعلام وتجريم أي نقد أو مسائلة واستعمال أبناء المهنة وقودا لحرب هذه اللوبيات.

اذ بادر البرلمان التونسي بإزاحة مشاريع القوانين الموجودة في رفوفه واستبدالها بمقترحات هجينة الهدف منها حماية اللوبيات العاملة في القطاع على خلاف الصيغ القانونية، وفسح المجال للسماسرة لوضع اليد على القطاع.

ويعد عرض مقترح كتلة ائتلاف الكرامة القانون المتعلق بتعديل المرسوم عدد 116 في فصوله 7 و17 من أجل تغيير صيغة تعيين أعضاء الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري إلى الانتخاب بالأغلبية البرلمانية، والغاء نظام الاجازة وتعويضه بنظام التصريح، وصمة عار للبرلمان الحالي ومعول هدم وتخريب للهيئة القائمة ولضمانات الاعلام النزيه.

إن الراغبين في إصلاح الإطار التشريعي للإعلام وضمان حرية التعبير، كان حريا بهم الاستماع إلى هياكل المهنة وأبناءها الرافضين لهذه المقترحات التخريبية والعدول عنها، الا أن البرلمان واصل في عملية لي الذراع ومرر المقترح إلى الجلسة العامة، ولو لم تكن الاحتجاجات والتفاف المنظمات الوطنية والدولية حول نقابة الصحفيين لكان هذا المقترح اليوم نصا قانونيا ساريا يطلق يد لوبيات المال الفاسد على قطاع هش فاقد لأي إطار قانوني يحميه.

وبالإضافة إلى مشروع قانون الطوارئ وما يتضمنه من خرق للدستور وتهديد للحريات ومنها حرية الصحافة، فوجئ التونسيون بعودة مشروع قانون زجر الاعتداءات على الأمنيين مجددا، سيما وأن هذا المشروع تمت إحالته منذ سنة 2015 إلى البرلمان المنتهية عهدته ولم تتم المصادقة عليه بعد رفض واسع للحساسيات المدنية والسياسية لمقتضياته

ويؤدي تطبيق هذا القانون في حال المصادقة عليه إلى تقييد نفاذ الصحفيين والمصورين الى ميدان المواجهات الأمنية واخضاعه للترخيص المسبق، ويهدد حصولهم على المعلومة والقيام بمهامهم. ويمتد التجريم الى اعمال التصوير التي يمكن ان تحصل داخل مقرات او سيارات امنية ويتعرض الصحفي الذي يتولى توثيق حالات تعذيب إلى المؤاخذة القضائية بدعوى عدم حصوله على ترخيص مسبق للتصوير، في حين يعد من صميم دور الصحافة الكشف عن هذه الانتهاكات وتوثيقها واعلام الرأي العام بها ضمانا للمحاسبة والمسائلة.

ويخالف المشروع أيضا الفصل 31 من الدستور التونسي القاضي بأن "حرية الراي والفكر والتعبير والاعلام والنشر مضمونة. لا يجوز ممارسة رقابة مسبقة على هذه الحريات" والمرسوم 115 المتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر في فصله الاول الذي ينص ان "الحق في حرية التعبير مضمون.... ويشمل الحق في حرية تداول ونشر وتلقي الاخبار والآراء والافكار مهما كان نوعها. ويتمثل الخرق لمقتضيات المرسوم 115 بفرض قيود تعوق حرية تداول المعلومات او تحول دون تكافؤ الفرص

بين مختلف مؤسسات الاعلام في الحصول على المعلومات او يكون من شانها تعطيل حق المواطن في اعلام حر وتعددي وشفاف.

وتجدد النقابة تأكيدها على وقوفها في وجه أي محاولات لتمرير مقترحات أو مشاريع هدفها تدجين الاعلام والتضييق على العاملين في هذا القطاع أو تخالف نص الدستور وروحه في ما يتعلق بحرية التعبير والصحافة والنشر.

- **التحريض والتشويه:**

تواصلت على امتداد سنة كاملة عمليات التحريض على الصحافيين من قبل نواب بالبرلمان، ومثل تشويه الصحفيين ووصمهم بالعمالة والفساد وانعدام المهنية ركيزة أساسية في خطاب كتلة إئتلاف الكرامة. وأشهرت الكتلة المذكورة عداءها الواضح للصحافة وأخفقت كل محاولاتها في اختراق الصف الصحفي عبر تصنيف الصحفيين بالوطنيين وّآخرين بالعمالة كما أحفقت محاولاتها في استبدال الإطار القانوني الحالي المتعلق بالهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري بإطار هجين يفتح الباب لسماسرة السياسة والمال الفاسد لغزو القطاع الاعلامي. ومثل تماسك الجسم الصحفي وإصراره على استقلاليته الوازع الأول لاتخاذ قرار المقاطعة لهذه الكتلة البرلمانية وتنفيذه.

وما كانت النقابة لتتخذ هذا القرار لولا تكرر الهجمات وحدتها بما شكل خطرا واضحا على حرمة الصحفيين الجسدية وأمنهم وسلامتهم في ظل صمت مطبق من رئاسة البرلمان ومن النيابة العمومية. وتفاقمت خطورة هذه الممارسات الممنهجة من طرف هذه الكتلة وترجمها أنصارها بالتهديد والترهيب للصحفيين وشن حملات "سحل الكتروني" عليهم اتجهت على اثرها النقابة إلى القضاء من أجل التشكي والمحاسبة.

إن تهاون هذه الكتلة واستهزاءها بنتائج تحريضها على الصحفيين وتعريضها لسلامتهم للخطر يكشف بوضوح عدم إيمانها بحرية التعبير والصحافة ويخدم أجندا ترهيب الصحافيين وتكميم أفواههم، ويبين رغبتها في انتاج فضاء سياسي

دون رقابة الصحافة يطغى عليه صوت واحد وتسوده "البروباغندا" من أجل توجيه الناخبين وتزييف وعي التونسيين وهو ما لا يمكن أن تشارك فيه الصحافة المهنية والملتزمة بقيم الثورة وفي مقدمتها التعددية والشفافية والمحاسبة.

وفي ذات النهج والتمشي، أقدمت رئيسة كتلة الدستوري الحر عبير موسي على تشويه الصحفيين البرلمانيين وهتك عرض بعضهم ما أدى للإضرار بسمعتهم وتعريضهم للخطر. وبدل الاعتذار عن هذا الفعل، أمعنت رئيسة الكتلة في التشبث بموقفها والاصرار على توجيه الاتهامات والشتائم لكامل الجسم الصحفي. ومارست رئيسة الكتلة الفرز على الصحفيين خلال تغطية اعتصام حزبها أمام مقر فرع الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين وأقحمتهم في خلافاتها. واستوجب ذلك ردا من الجسم الصحفي على هذه الممارسات تمثل في مقاطعة رئيسة الكتلة إلى حين اعتذارها والتزامها باحترام الصحفيين وهياكلهم.

- **المنع من العمل:**

مارس عدد من نواب البرلمان التضييق والمنع من العمل على الصحفيين البرلمانيين، حيث سجلت النقابة إقدام عضو كتلة ائتلاف الكرامة ورئيس لجنة تنظيم الادارة يسري الدالي في مناسبات عدة على منع الصحفيين البرلمانيين من مواكبة أشغال اللجنة مخالفا ما نصص عليه النظام الداخلي للبرلمان بأن جلسات اللجان علنية ومفتوحة ولا يجوز غلقها في وجه الصحفيين والمجتمع المدني إلا بعد تصويت أغلبية نواب اللجنة ومتى كان موضوع انعقادها مرتبطا بمعطيات سرية متعلقة بالأمن القومي.

ورغم احتجاج الصحفيين البرلمانيين وتنديد المنظمات الوطنية وخاصة الناشطة داخل البرلمان بهذه التصرفات إلا أن رئيس اللجنة لم يتراجع عن منعه للصحفيين، بل تجاوز ذلك إلى اشتراط نقل تصريحاته من قبل الصحفيين لقاء التمكين من الولوج إلى اللجنة وتغطية أشغالها.

وفي السياق نفسه، أقدم النائب عن حركة النهضة مساعد رئيس البرلمان المكلف بالإعلام ماهر مذيوب على تهديد الصحفيين البرلمانيين بمنعهم من الدخول إلى البرلمان إذا ما نقلوا تصريحات نواب آخرين حول أشغال مكتب المجلس. وقام نفس النائب عن كتلة حركة النهضة بمحاولة منع المصور الصحفي بمؤسسة التلفزة التونسية من تصوير الجلسة العامة لبثها مباشرة لإخفاء الخلاف الحاصل بين عدد من النواب في الجلسة العامة. كما تعرض عدد من الصحفيين إلى المنع من دخول البرلمان بتعلة تحيين قائمة الصحفيين البرلمانيين.

وتذكر النقابة بأن هذه الممارسات الخانقة لحرية التعبير وهذا التراجع الذي شهده البرلمان عن أهم مكتسبات الثورة والانتقال الديمقراطي وهي حرية الصحافة والنشر، يندرج في إطار الانتقام من الصحفيين الرافضين لإقحامهم في الصراعات البرلمانية والتزامهم الحياد تجاه جميع الأطراف وهو ما عرضهم للهرسلة والمضايقات المستمرة.

الإحصائيات العامة للاعتداءات

كشفت الأشهر الستة الأخيرة من الفترة التي يشملها التقرير مخاطر حقيقية يمر بها واقع الحريات الصحفية، حيث عادت القبضة الأمنية من جديد وتواترت حالات التضييق على الصحفيين عبر الاعتداء عليهم جسديا ولفظيا والتضييق عليهم ومطالبتهم بتراخيص غير قانونية.

سجلت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين خلال الفترة الممتدة بين 1 ماي 2020 و 30 أفريل 2021، 204 اعتداء طال 195 صحفيا وصحفية.

وقد سجلت هذه السنة أعلى نسب الاعتداءات على الصحفيين وحرية الصحافة مقارنة بسنوات 2020 و 2019، حيث سجلت النقابة في نفس الفترة من سنة 2020، 193 اعتداء طال 194 صحفي وصحفية، في حين سجلت في نفس الفترة من سنة 2019 ، 139 اعتداء طال 200 صحفي وصحفية.

تطور عدد الاعتداءات والصحفيين الضحايا

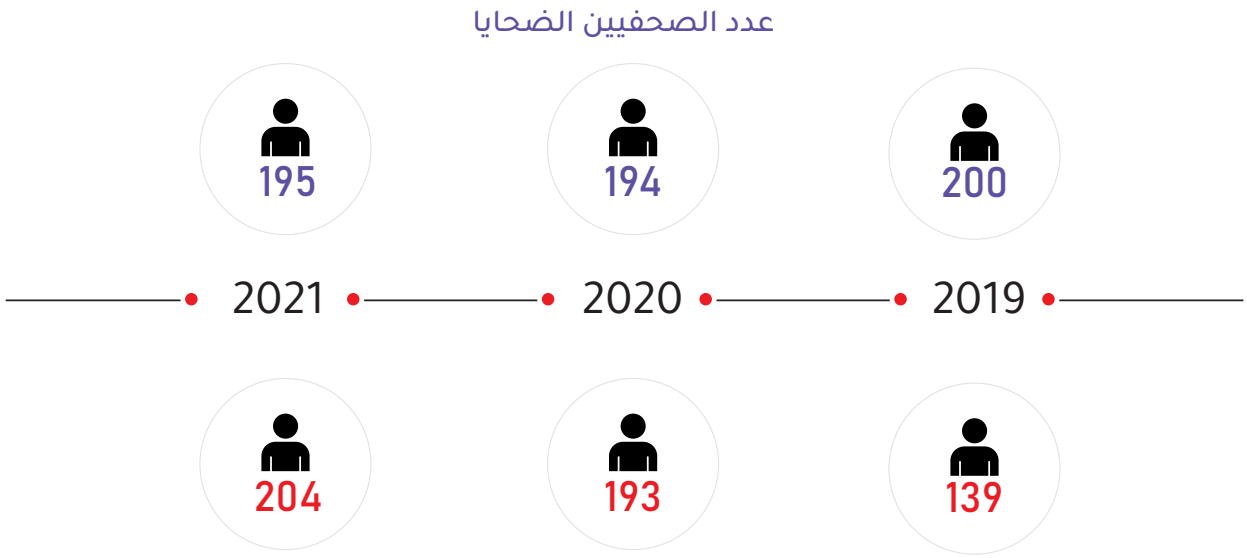

1. التطور الزمني للاعتداءات على الصحفيين :

سجلت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين أعلى نسب الاعتداءات على الصحفيين خلال الثلاث الأشهر الأولى من سنة 2021، حيث سجلت تلك الفترة 75 اعتداء من أصل 204 اعتداء أي بنسبة تساوي 37 بالمائة من مجمل الاعتداءات. ويعود التطور الكبير لعدد الاعتداءات بتجدد الحركية الاجتماعية بتعمق أزمة كوفيد 19 وحدة التجاذبات السياسية خلال الفترة الأخيرة والتي كان أكبر ضحاياها الصحفيون والمصورون الصحفيون.

ويوضح الرسم البياني التالي تطور عدد الاعتداءات طيلة الفترة التي يشملها التقرير:

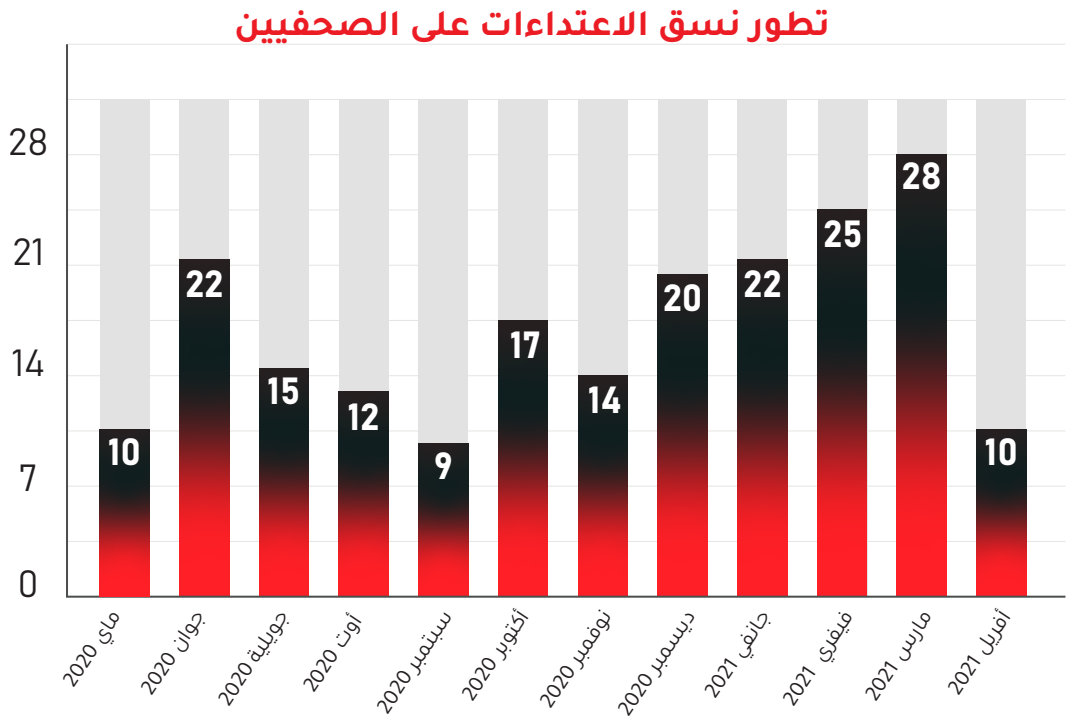

2. تطور عدد الصحفيين الضحايا:

تعرض أكثر من 195 صحفي وصحفية لأنواع كثيرة من الاعتداءات خلال الفترة الممتدة بين 1 ماي 2020 و30 أفريل 2021.

وكانت أشهر ديسمبر 2020 وجانفي وفيفري ومارس 2021 الأخطر على الصحفيين وقد اتسمت الاعتداءات بالطابع الجماعي حيث تعرض الصحفيين للعنف في إطار

مجموعات خلال تغطيتهم للتحركات الاجتماعية التي شهدتها الساحة الوطنية أو خلال تغطيتهم لمجريات الصراع السياسي داخل مجلس نواب الشعب وخارجه.

وقد كانت مسيرة حركة النهضة التي نظمتها في 27 فيفري 2021 الأخطر على الصحفيين حيث سجلت أعلى نسب الاعتداءات خلال الشهر وتم فيها استهداف الصحفيين في أكثر من مناسبة وسجلت أولى حالات التحرش، كما أصبح مجلس نواب الشعب محيط غير مريح لعمل الصحفيين بعد تتالي العمليات الانتقامية ومحاولات التضييق على مجال عملهم

عدد الصحفيين الضحايا

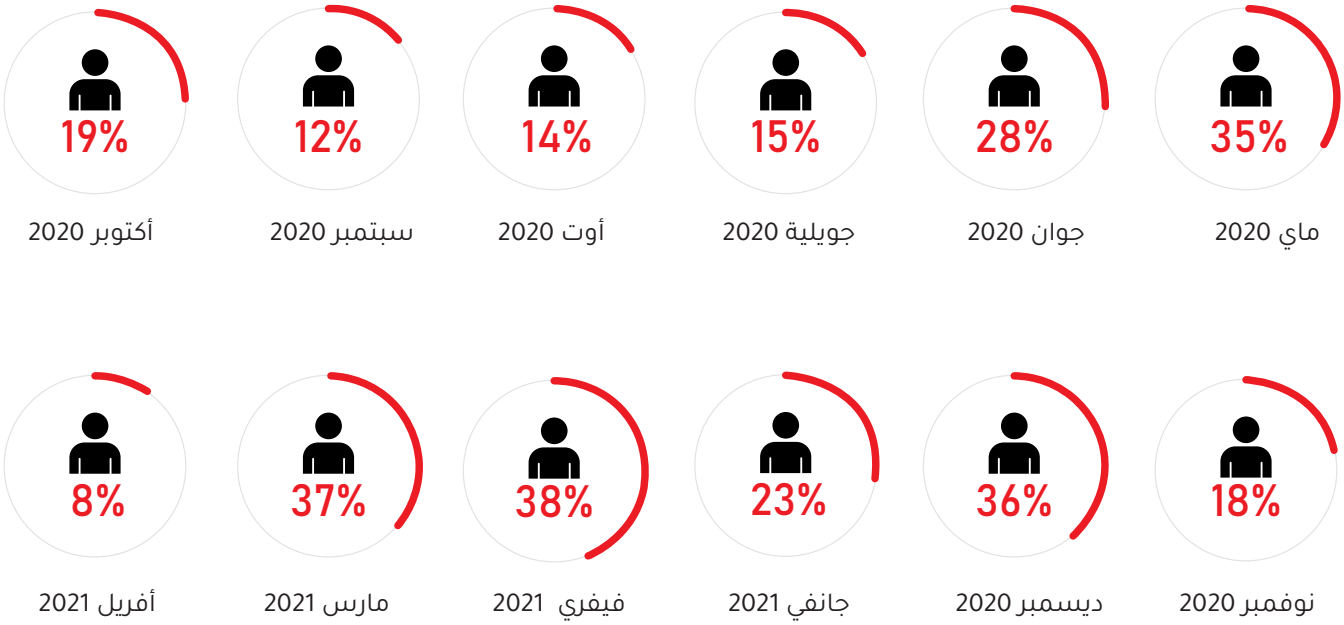

وقد توزع الصحفيون الضحايا حسب الجنس إلى 82 صحفية ومصورة صحفية و 113 صحفيا ومصورا صحفيا.

وقد توزعت مهام الضحايا في المؤسسات الإعلامية كما يلي:

- 142 صحفيا وصحفية
- 46 مصورا ومصورة صحفية
- 3 معلقين ومعلقات (كرونوكيرات)

- 3 مقدمي برامج
- 1 مرافق طواقم إعلامية

وكان الصحفيون العاملون في الإذاعات والتلفزات هم الأكثر عرضة للاعتداءات وبأقل حدة العاملين في المواقع الالكترونية والصحف ووكالات الأنباء حيث يعمل الصحفيون الضحايا في 22 إذاعة و 17 قناة تلفزية و 12 موقع الكتروني و 6 صحف مكتوبة و 5 وكالات أنباء. وتتوزع المؤسسات المشغلة إلى 17 مؤسسة أجنبية و45 مؤسسة تونسية.

3. توزيع فضاءات الاعتداءات:

يعتبر الفضاء الافتراضي أحد أحدث الحوامل للاعتداءات على الصحفيين خلال السنوات الأخيرة حيث عادة ما يكون فضاء للتحريض على العنف والكراهية وشيطنة الصحفيين ومساحة للسب والشتم والمساس من السمعة.

وكان الفضاء الافتراضي مسرحا لـ 46 اعتداء من بينهم 22 حالة تحريض على العنف والكراهية ضد الصحفيات. وتختلف طبيعة الحملات التي طالت الصحفيين على أساس النوع الاجتماعي حيث تستهدف حملات المساس بالسمعة والحياة الخاصة والسب والشتم الصحفيات النساء، كما تطالهن حملات التهديد بالعنف في حين تستهدف حملات التكفير والتخوين والاتهامات بالعمالة في حق الصحفيين الرجال على خلفية خطوط تحرير مؤسساتهم الإعلامية.

وكان الميدان مسرحا لـ 116 اعتداء على الصحفيين وصل بعضها إلى حد استعمال العنف الجسدي والتحرش الجنسي، إضافة إلى وضع عوائق غير مشروعة على مجال عمل الصحفيين من قبل عديد الأطراف حيث يتم منعهم ورفض مطالبهم في النفاذ إلى المعلومة باكتفاء الإدارة بالصمت. وقد تواصل رفض المسؤولين الإجابة على أسئلة الصحفيين حتى عبر الهاتف في عدة مناسبات. كما أصبح مجلس

نواب الشعب من المناطق غير الآمنة لعمل الصحفيين الذين يتم استهدافهم بالمنع والسب والشتم والتحريض أحيانا من قبل بعض نواب الشعب في ظل صمت متواصل لرئاسة مجلس نواب الشعب.

كما كانت المنابر الإعلامية مسرحا للتحريض على الصحفيين واستهدافهم في 8 مناسبات خلال الفترة التي يشملها التقرير، حيث عمدت عديد الأطراف إلى استغلال المنابر الإعلامية من أجل بث خطاب التحريض على العنف والكراهية في حق الصحفيين في عديد المناسبات.

كما مثلت استدعاءات المثول أمام باحث البداية أو قضاة التحقيق آليات تواصل لإبلاغ وسائل الإعلام والصحفيين بالقضايا المرفوعة ضدهم في 18 مناسبة وحاولت أطراف أخرى كالجمعيات الرياضية الضغط على المؤسسات الإعلامية عبر مراسلات من أجل تعديل توجهات التحرير فيها أو استبعاد صحفيين يعتبرونهم مزعجين لهم

كما أن الصحفيين لم يسلموا من الاعتداءات في مقر عملهم في 6 مناسبات وتم استهداف مقر سكناهم في مناسبتين اثنين ما جعل حتى المساحة الأمنة لهم مهددة من قبل عديد الأطراف.

إن عمليات الضغط هذه والاعتداءات المتكررة على الصحفيين بشتى الأشكال هي نتاج عدم فهم لطبيعة عمل الصحفيين، وتواصل سعي بعض الأطراف السياسية لاستمالة الصحفيين وتطويعهم أو وضع اليد على بعض المؤسسات الإعلامية العمومية والمصادرة، كما أن مواصلة الحكومات المتعاقبة للعمل بالنصوص التنظيمية الداخلية المعرقلة لحق الصحفي في الحصول على المعلومة مازال لم يرتقي بالمنظومة القانونية الي مستوى ما جاء به الدستور التونسي في تكريس حق الحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة.

ويبقى غموض السياسات الاتصالية خاصة للأطراف الرسمية عائقا حقيقيا أمام الصحفيين في سعيهم لضمان محتوى اعلامي دقيق ويعكس واقع الأوضاع في

ضرب لحق المواطن في إعلام حر وتعددي. إن هذه الممارسات التي تعكس غياب الإرادة السياسية في تكريس مفاهيم التعددية وتهدد المسار الديمقراطي الذي تلعب فيه الصحافة دور الرقيب والناقد في اتجاه دفع عجلة الإصلاح لفائدة المصلحة العامة.

وفي ما يلي رسم بياني يوضح واقع الموضوع:

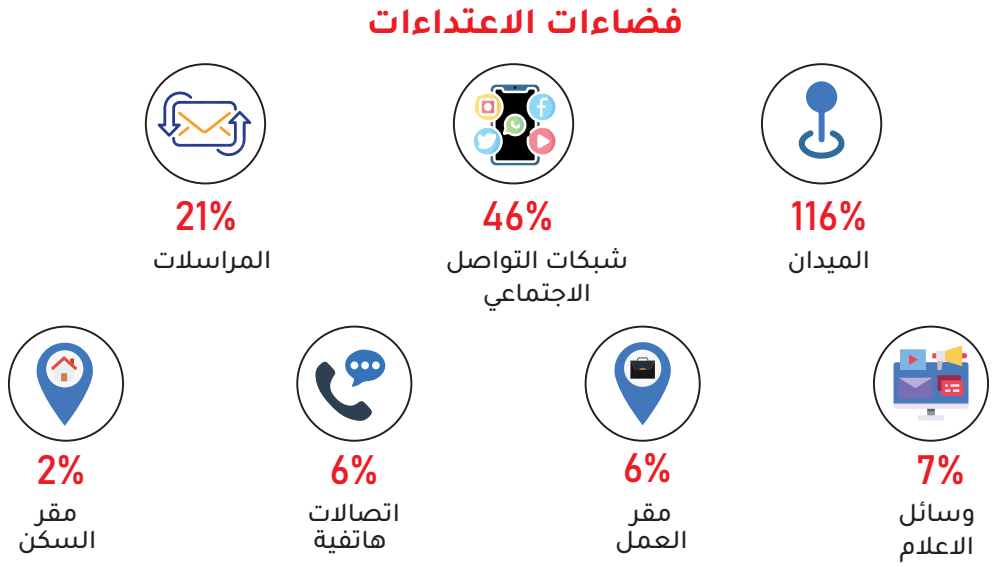

التوزيع الجغرافي للاعتداءات:

تصدرت ولاية تونس قائمة الولايات الأكثر خطرا على الصحفيين حيث سجل فيها 134 اعتداء من أصل 204 اعتداء ويعود هذا العدد المرتفع من الاعتداءات إلى الحركية السياسية وغياب اللامركزية في إدارة الشأن العام. وتتوزع الاعتداءات المسلطة على الصحفيين كما يلي :

- ولاية تونس: 134 حالة اعتداء
- ولاية نابل: 12 حالة اعتداء
- ولايتي سوسة ومدنين: 7 حالات اعتداء لكل منهما
- ولايات القيروان وصفاقس وقفصة : 6 حالات اعتداء لكل منها
- ولاية القصرين: 5 حالات اعتداء

- ولاية توزر : 3 حالات اعتداء
- ولايات إرِيانة والمنستير والمهدية وباجة وتطاوين وجندوبة وزغوان : حالتي اعتداء لكل منها
- ولايات الكاف و سليانة وسيدي بوزيد ومنوبة : حالة اعتداء وحيدة لكل منها

طبيعة الاعتداءات التي تطال الصحفيين:

تقدم النقابة في مجال حماية الصحفيين العديد من الاستشارات القانونية في مجال القوانين المنظمة للعمل الصحفي وتعمل عبر وحدة الرصد بالنقابة على توثيق الاعتداءات وتشكيل الملفات التي يمكن الاعتماد عليها لاحقا في ملاحقة المعتدين على الصحفيين. كما تعمل النقابة على مباشرة الإجراءات القضائية في سعي ضحايا الاعتداءات للقيام بحقهم الشخصي.
كما تنوب النقابة الصحفيين في القضايا المرفوعة ضدهم أمام القضاء وقد سعت من أجل دعم جهودها في هذا المجال إلى تركيز شبكة محامين متطوعين للدفاع عن الصحفيين في مختلف مناطق الجمهورية. كما تسعى النقابة من خلال وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية إلى تقديم الدعم المطلوب في الاعتداءات المسلطة على الصحفيين والتدخل لدى الجهات المعنية لفرض إجراءات تصحيحية في السياسة الاتصالية لمختلف الأطراف.

- **الاعتداءات الموجبة للتتبع:**

منح المشرع التونسي صفة شبه الموظف العمومي للصحفي ضمن نص المرسوم 115 المنظم لحرية التعبير و لصحافة والطباعة والنشر، وهي صفة تمنح ضحية الاعتداءات إمكانية تتبع المعتدين عليها على معنى المجلة الجزائية التي تقر عقوبات سجنية في هذا المجال، ويحدد الفصل 14 من المرسوم هذه الجرائم بـ "كل من أهان

صحفيا أو تعدى عليه بالقول أو الإشارة أو الفعل أو التهديد حال مباشرته لعمله بعقوبة الاعتداء على شبه موظف عمومي".

وقد كانت الفترة التي يشملها تقرير الحريات فترة استهداف الصحفيين بالتحريض والتهديد بامتياز، حيث كانت شبكات التواصل الاجتماعي خاصة "فايس بوك" فضاء للتحريض على العنف والكراهية ضد الصحفيين وصلت حد الدعوة للاعتداء عليهم ووضع عوائق غير مشروعة أمامهم والمساس من سمعتهم من قبل بعض نواب شعب من المنتمين الي كتلتي ائتلاف الكرامة والدستوري الحر. كما مثل نشطاء التواصل الاجتماعي وأنصار الأحزاب السياسية أكثر الفاعلين في التحريض على الصحفيين وسبهم وشتمهم. وكان الفضاء الإعلامي محملا لبعض خطابات التهديد والسب والشتم على وسائل الإعلام.

وتواصلت خلال الفترة التي يشملها التقرير الاعتداءات الجسدية واللفظية على الصحفيين من مختلف الأطراف وأبرزهم أمنيون ومواطنون ونواب شعب ونشطاء تواصل اجتماعي. وقد كانت هذه السنة الأعنف من سابقاتها على الصحفيين حيث طال الصحفيين خلال الفترة التي يشملها التقرير 110 حالة اعتداء يمكن تتبع المعتدين فيها على الصحفيين من أصل 204 اعتداء مسجلة طيلة السنة.

وقد ارتفعت نسبة الاعتداءات الخطيرة على الصحفيين مقارنة بالسنتين السابقتين حيث سجل تقرير الحريات في 2020 ، 73 حالة اعتداء موجبة للتتبع من أصل 193 اعتداء وسجل تقرير الحريات في ،2019 54 اعتداء موجب للتتبع من أصل 139 اعتداء. وتوزعت الاعتداءات الموجبة للتتبع التي طالت الصحفيين خلال التفرة التي يشملها التقرير كما يلي :

- 41 حالة اعتداء لفظي
- 24 حالة اعتداء جسدي
- 25 حالة تحريض
- 15 حالة تهديد
- 3 حالات تحرش جنسي

- حالتي استهداف مقر
- حالة سرقة وحيدة

عدد الأعتداءات الخطيرة المسلطة علي الصحفيين

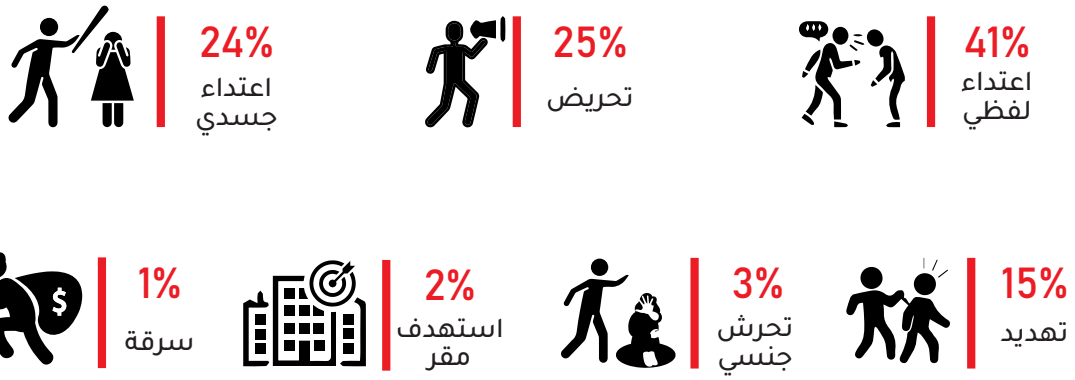

وقد كانت شبكات التواصل الاجتماعي مسرحا للتحريض على الصحفيين حيث تم تسجيل 19 حالة تحريض من أصل 25 حالة طالت الصحفيين، كما كانت فضاء لتهديد الصحفيين في 8 مناسبات وكانت مسرح 18 اعتداء لفظي على الصحفيين.

النفاذ للمعلومة أزمة متواصلة:

تراجعت نسبة الاعتداءات المرتبطة بضرب حق الحصول على المعلومة مقارنة بالسنة المنقضية التي شملها تقرير الحريات، حيث سجلت النقابة خلال الفترة التي يشملها التقرير 72 اعتداء من أصل 204 اعتداء في الوقت الذي سجلت النقابة خلال تقرير 2020، 103 اعتداء من أصل 193 اعتداء خلال التفرة الممتدة من 01 ماي 2019 و 30 أفريل 2020

ورغم تراجع نسق الاعتداءات المرتبطة بالحصول على المعلومة الا أن معاناة الصحفيين تواصلت في سعيهم للحصول عليها حيث طالتهم شتى أنواع الاعتداءات من هرسلة ومنع من العمل، ووصلت حد الاحتجاز التعسفي خلال السعي لتقصي المعلومة. وتواصلت المطالبة غير المشروعة بتراخيص العمل في الفضاء العام ولم يتم الغاء المناشير الداخلية للإدارات العمومية التي تعرقل سعي

الصحفي للحصول على المعلومات. كما تواصل تجاهل الإدارة لضرورة نشر الوثائق الإدارية وفق مقتضيات قانون النفاذ إلى المعلومة عبر العمل بمنظومة النشر التلقائي وهو ما يضع عوائق حقيقية أمام الصحفي في الحصول على البيانات والإحصائيات من مصادرها الأصلية.

ولم تكتفي الإدارات العمومية والوزارات بعدم النشر بل مارست الحجب في أكثر من مناسبة للمعلومات في حال طلبها من قبل الصحفيين، وسعت إلى استئناف قرارات هيئة النفاذ إلى المعلومة في أكثر من مناسبة أمام القضاء الإداري خاصة في التحقيقات المرتبطة بمكافحة الفساد في ضرب واضح لمبدأ الحوكمة المفتوحة والشفافية.

كما تواصل المنهج التمييزي لبعض الإدارات الجهوية في تعاملها مع وسائل الإعلام في منح المعلومة أو التصريحات الصحفية وفق معيار مدى الرضا عن الخط التحريري للمؤسسة الإعلامية، ويجد الصحفيون خاصة في المناطق الداخلية أنفسهم إزاء قيود غير مشروعة تحرمهم من حقهم في الحصول على المعلومات من مصادرها.

وفي ما يلي الرسم التوضيحي لواقع الحصول على المعلومة:

عدد الاعتداءات المرتبطة بالحصول على المعلومة

41%

المنع من العمل

29%

الهرسلة

2%

الاحتجاز التعسفي

أ. عدد حالات المنع من العمل :

سجلت النقابة خلال السنة التي يشملها التقرير 41 حالة منع من العمل، وقد توزعت زمنيا بشكل تأثرت فيه بالتطورات السياسية والاجتماعية حيث مثلت أشهر ديسمبر 2020 وجانفي ومارس 2021 الأكثر تسجيلا لحالات المنع من العمل من قبل الأمنيين والموظفين العموميين، كما تزامن تزايد حالات المنع من العمل مع انطلاق التحركات الاجتماعية وتنامي الصراع السياسي بين مختلف الأطراف ما أدى إلى منع الصحفيين من العمل داخل مجلس نواب الشعب وفي المسيرات والتحركات الاجتماعية.

ب. عدد حالات المضايقة

سجلت النقابة خلال الفترة التي يشملها التقرير 29 حالة هرسلة للصحفيين اثناء تواجدهم على الميدان أو عبر الحملات المنظمة على صفحات التواصل الاجتماعي، وارتبطت أغلب حالات الهرسلة بالتطورات السياسية حيث مارس نشطاء التواصل الاجتماعي وأنصار الأحزاب السياسية ونواب شعب حالات ضغط متواترة على الصحفيين، كما ذهب الصحفيون ضحايا لعمليات التحريض على شبكات التواصل الاجتماعي التي انجر عنها أعمال مضايقة في الميدان.

ج. الاحتجاز التعسفي:

سجلت النقابة خلال الفترة التي يشملها التقرير 3 حالات احتجاز تعسفي سجلت من قبل الأمن في حالتين ومن قبل المواطنين في حالة وحيدة، وقد استعمل المحتجون في ولاية قفصة الاحتجاز كطريقة للاحتجاج على تأخر حضور التلفزة التونسية لتغطية تحركهم الاحتجاجي وهو من أخطر أنواع الاعتداءات.

د. مخاطر توظيف القضاء لضرب حرية الصحافة:

وتعبر النقابة عن خشيتها أن يستعمل القضاء كأداة لضرب حرية الصحافة في ظل تواتر الاحالات خارج إطار المرسوم 115، حيث وعلى مدى الفترة التي يشملها التقرير

في 18 مناسبة تمت إحالة الصحفيين خارج إطار المرسوم 115 المنظم لحرية الصحافة والطباعة والنشر. وقد أصدر القضاء خلال فترة التقرير حكمين سالبين للحرية في حق الصحفيين ما يعكس توجه نحو التضييق من قبل القضاء الجالس.

وتخشى النقابة أن يبقى اجتهاد القاضي في تطبيق نصوص لا تتماهى مع طبيعة العمل الصحفي من ذلك المجلة الجزائية ومجلة الاتصالات عائقا أمام حرية الصحافة وحرية التعبير في تونس، في ظل تغييب لآلية التعديل والتعديل الذاتي والتي تضطلع بها الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري والتي منحها الدستور الولاية الكاملة على تنظيم الاتصال السمعي البصري.

ولا تخفي النقابة قلقها مما لاحظته خلال البحث لدى السادة وكلاء الجمهورية من عدم فهم لطبيعة العمل الصحفي وسعي للتضييق على الصحفيين من أجل الكشف عن مصادر معلوماتهم.

خارطة المعتدين على الصحفيين:

1. **الأطراف الرسمية:**

ما تزال الأطراف الرسمية هي الأكثر انخراطا في الاعتداء على الصحفيين حيث سجلت النقابة أن هذه الأطراف مسؤولة على 105 اعتداء من أصل 204 اعتداء حيث تجاوزت 51 بالمائة من مجمل الاعتداءات وهو مؤشر على تواصل سياسة الانغلاق والتضييق على الحريات الصحفية.

وقد توزعت الأطراف المسؤولة على الاعتداءات على الصحفيين/ات كما يلي :

المرتبة	المتعدي	عدد الاعتداءات
1	أمنيون	43
2	نواب شعب	22
3	موظفون عموميون	18
4	وزارات	7
5	جهات قضائية	6
6	مسؤولون حكوميون	5
7	أمن رئاسي	4

وقد حافظ الأمنيون على المرتبة الأولى في نسبة الاعتداءات على الصحفيين مقارنة بالسنة الماضية حيث كانوا في المرتبة الثانية وارتفع عدد الاعتداءات الأمنية مقارنة بـ 2020 حيث بلغت 43 اعتداء خلال الفترة التي يشملها التقرير في حين كانت 29 اعتداء خلال التقرير السابق.

ويدق ارتفاع عدد الاعتداءات الأمنية ناقوس الخطر إزاء عودة القبضة الأمنية على العمل الصحفي الميداني وهو ما قاد نقابة الصحفيين إلى تعليق شراكتها مع وزارة الداخلية في انتظار إعادة النظر في آليات تطويرها لتكون أكثر نجاعة في مسار حماية الصحفيين

كما شهدت علاقة مجلس نواب الشعب مع الصحفيين انتكاسة حقيقية بتضاعف عدد اعتداءات مجلس نواب الشعب ثلاث مرات مقارنة بنسبة الفترة التي شملها التقرير الحريات السابق 2019-2020، حيث انخرط نواب الشعب في 22 اعتداء خلال

الفترة التي يشملها التقرير الحالي في حين كانت النقابة سجلت خلال التقرير الماضي 7 اعتداءات من قبل نواب شعب.

وقد تصدر نواب كتلة ائتلاف الكرامة ترتيب المعتدين تلاهم نواب كتلة حركة النهضة فنواب كتلة الحزب الدستوري الحر. وتعكس هذه الاعتداءات شدة عداء المشرع للنفس النقدي للإعلام ودوره في كشف خفايا الصراع السياسي الدائر داخل قبة البرلمان، ما خلق موجة ردود أفعال انتقامية في حق الصحفيين عبر سعي كتلة ائتلاف الكرامة الي تمرير مشروع تعديل المرسوم 116 والذي يصنف من أخطر التشريعات التي طرحت والتي خاض فيها الصحفيون مسار نضاليا طويلا من أجل اجهاض هذه المحاولة، كما تواصلت عمليات المنع والتضييق على الصحفيين من نواب نفس الكتلة ونواب كتلة حركة النهضة ونواب كتلة الحزب الدستوري الحر ما قاد النقابة إلى إقرار مقاطعة كتلة ائتلاف الكرامة ورئيسة كتلة الحزب الدستوري الحر، في الوقت الذي قدمت فيه كتلة حركة النهضة اعتذارها عن الاعتداءات الصادرة عن نوابها.

و تسجل النقابة بقلق شديد انخراط وزارات في عمليات حجب معلومات ومنع من العمل للصحفيين ووضعهم في وضعيات غير مريحة للعمل في ظل وباء كورنا "كوفيد19"، حيث وجد الصحفيون أنفسهم يجابهون بالصد خلال سعيهم للقيام بتحقيقات استقصائية مرتبطة بمكافحة الفساد كما وجدوا انفسهم محرومين من المعلومات في ملفات تهم الرأي العام مرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية كالحق في الصحة. وقد انخرطت الوزارات خلال الفترة التي يشملها التقرير في 7 اعتداءات.

كما تواصل دور الموظفين العموميين في الاعتداء على الصحفيين عبر منعهم من العمل أو مضايقتهم واخفاء المعلومات عنهم ووضع عوائق في طريق حصولهم على المعلومة نتاج تواصل العمل بالمنشورات الداخلية غير القانونية المعطلة لحصول الصحفيين على المعلومات.

2. أطراف غير رسمية:

انطلق الإعلام التونسي في تفعيل كل آليات التعديل الذاتي عبر تفعيل مجلس الصحافة في اتجاه خلق أرضية حوار مع الجمهور، وتؤشر الأرقام المسجلة إلى خطورة ردود الأفعال الانفعالية خاصة من قبل الأطراف غير الرسمية من أنصار أحزاب سياسية ونشطاء تواصل اجتماعي ومواطنين إلى تأثر هؤلاء بحملات التحريض التي يقودها فاعلون سياسيون في تأجيج الأوضاع وتوتير العلاقة مع الإعلام، وقد سجلت النقابة انخراط الأطراف غير الرسمية في 99 اعتداء من أصل 204 بنسبة تجاوزت 48 بالمائة أي بارتفاع بـ 8 نقاط مقارنة بالسنة المنقضية، كان المواطنون مسؤولون عن أكثر من 35 بالمائة منها.

وقد توزعت الأطراف المسؤولة على الاعتداءات على الصحفيين كما يلي :

المرتبة	الأطراف المسؤولة على الاعتداءات	عدد الاعتداءات لكل منها
1	مواطنون	34
2	نشطاء التواصل الاجتماعي	15
3	لجان تنظيم	10
4	إعلاميون	8
5	أنصار حزب سياسي	7
6	نشطاء مجتمع مدني(نقابات أمنية ..)	6
7	مجهولون ومحتجون	4

تصدر المواطنون قائمة المعتدين على الصحفيين في 34 مناسبة، وقد توزعت هذه الاعتداءات على عديد المحامل من بينها شبكات التواصل الاجتماعي والميدان. وفي

الميدان يبقى المواطنون أعنف طرف على الصحفيين في بين كل الجهات الغير رسمية، وكان ذلك خاصة خلال الاحتجاجات الأخيرة التي شهدتها البلاد انطلاقا من شهر ديسمبر 2020 وحتى موفى شهر فيفري 2021

كما استهدفت الصحفيين حملات تحريض وتهديد وسب وشتم ممنهجة من قبل نشطاء التواصل الاجتماعي عبر التخوين واستهداف الصحفيات على أساس النوع الاجتماعي، وقد انخرط في هده الحملات أنصار الأحزاب السياسية.

كما كانت مسيرة حركة النهضة التي نظمتها أواخر فيفري 2021 الأخطر حيث انخرطت لجنة تنظيم التظاهرة في 10 اعتداءات عنيفة على الصحفيين، كما انخرط السياسيون في الاعتداء على الصحفيين عبر مضايقتهم في الميدان خلال اعتصام الحزب الدستوري الحر في شارع خير الدين باشا بالعاصمة أمام مقر الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين أو خلال عملهم على تغطية ملفات مرتبطة بهم.

وكانت النقابة قد نبهت من انعكاسات حالة عدم الاستقرار التي شهدتها الفترة التي يشملها التقرير إزاء الأوضاع الاجتماعية القاسية والتبعات الاقتصادية الكبيرة بسبب انشار "فيروس كورونا" ولكن الأزمة تعمقت أكثر في ظل ارتفاع منسوب الصراع السياسي في البلاد وحالة عدم الاستقرار الحكومي والبرلماني.

الشؤون المهنية والاجتماعية

بقي الوضع المهني نقطة ضعف القطاع الاعلامي في ظل وجود مؤسسات اعلامية لا تحترم قوانين الشغل وتنتهك الحقوق المادية للصحفيين بأشكال مختلفة. وماتزال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الهشة لفئة واسعة من الصحفيين من أبرز التهديدات التي قد تشكل مدخلا للتحكم في حرية الصحافة وضرب حرية التعبير والعودة بالمهنة والعاملين فيها إلى مربع الاخضاع والهيمنة وبقي التشغيل في قطاع الاعلام رهين العلاقات الشخصية والمحسوبية ولا يراعي ما نصت عليه القوانين الشغلية على ضرورة تكافؤ الفرص بين كل طالبي الشغل ومراعاة مبدأ الكفاءة.

وتتميز الوضعية المهنية لعدد كبير من الصحفيين بغياب عقود التشغيل والضمان الاجتماعي وأجور لا تتجاوز في الكثير من الحالات الأجر الأدنى. وقد ساهم ذلك في تعزيز ظاهرة الدخلاء على المهنة الذين أثروا سلبا في صورة الصحفي وأضروا بأخلاقيات المهنة وميثاق الشرف.

وبتعلة التضرر من الأزمة الاقتصادية نتيجة انتشار فيروس كورونا، عمد العديد من أصحاب المؤسسات الخاصة إما الى طرد الصحفيين والصحفيات بشكل تعسفي، أو تمكينهم من نصف رواتبهم أو حتى عدم حصولهم على مستحقاتهم المالية لأشهر متتالية. وبالاعتماد على نفس التعلة لم يتمتع الصحفيون سواء في القطاع العام أو الخاص من زيادات في رواتبهم رغم تدهور المقدرة الشرائية. كما حرموا من الحصول على ترقياتهم وامتيازاتهم رغم استثناء قطاع الاعلام من كل الاجراءات التقشفية باعتباره لم ينقطع عن أداء مهامه سواء خلال فترة الحجر الصحي الشامل أو الموجه.

وكان ينتظر أن تمثل الاتفاقية الإطارية التي وقعتها النقابة الوطنية للصحفيين مع مختلف الأطراف المتدخلة أحد أهم المكاسب التي تحققت للقطاع ، ضمانة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمعنوية والفكرية بالقطاع من أجل القضاء التام على كل أشكال التشغيل الهش ومحاولات المس من كرامة الصحفيين لا سيما في القطاع الخاص.

وعلى مدى سنتين تواصل رفض الحكومة نشر الاتفاقية ما دفع الصحفيين الى خوض معارك نضالية جديدة من أجل نشرها وتفعيلها للحد من الحيف الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيشه أبناء السلطة الرابعة.

ويهم النقابة الوطنية للصحفيين التأكيد على أن تواصل تلكؤ الحكومة وعدم التزامها بتنفيذ قرار المحكمة الإدارية الصادر خلال شهر نوفمبر 2021 يعتبر مؤشرا خطيرا عن غياب الإرادة السياسية للحكومات المتعاقبة في تمكين الصحفيين من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. وتشدد النقابة على أن التعلات الواهية المقدمة من طرف الجانب الحكومي أدت الي اهتزاز الثقة في مؤسسات الدولة والسلطة السياسية وتقود الصحفيين الي مواجهات جديدة من أجل افتكاك حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

- **إغلاق مؤسسات إعلامية والتخلي عن الصحفيين:**

أحيل عشرات الصحفيين على البطالة القصرية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وتأتي هذه الحالات نتاج الأزمة الخانقة التي يمر بها القطاع والتي أدت إلى إغلاق عديد المؤسسات الإعلامية أو التخلي عن العاملين فيها ونذكر على سبيل المثال إذاعة "مسك أف أم" و قناة "الجنوبية" في ظل عدم اعتماد المؤسسات الإعلامية على مخطط اقتصادي واضح وإصرار المؤسسات الخاصة منها على مواصلة تحميل الصحفيين مسؤولية سوء التصرف وغياب خطط لمواجهة الأزمات.

- **القضايا شغلية:**

يعمل الفريق القانوني للنقابة على عدد هام من الملفات القضائية التي تكون فيها النقابة طرفا مباشرا أو غير مباشر عبر مساندة الصحفيين سواء تعلق مركزهم القانوني بصفة الشاكي أو بصفة المشتكى به أو القائم بالحق الشخصي، وقد تواصل العمل على 47 ملفا مرتبطا بالطرد التعسفي وتسوية الوضعيات.

- ✓ **الإذاعة التونسية: 9** قضايا تنوب فيها الوحدة القانونية للنقابة أمام المحكمة الإبتدائية بتونس1 من أجل تسوية الوضعية وقع استئناف الحكم في أغلبها في انتظار تعيين الجلسات.

7 ملفات منشورة أمام المحكمة الإدارية بتونس في علاقة بإعادة التصنيف المهني حسب الشهائد العلمية.

- ✓ **قناة التاسعة: 3** قضايا ضد قناة التاسعة في ملفات طرد تعسفي واستخلاص مستحقات حكم فيها لصالح الصحفيين.
- ✓ **قناة نسمة: 2** قضايا ضد قناة نسمة في الطور الاستئنافي قضت فيها المحكمة الابتدائية بعدم سماع الدعوى
- ✓ **وكالة الأناضول :** قضية طرد تعسفي لصحفي في الطور الاستئنافي
- ✓ **وكالة عرب 24 تونس:** قضية طرد تعسفي صدر فيها الحكم لفائدة الصحفي
- ✓ **وكالة تونس افريقيا للأنباء :** قضية في الطور الاستئنافي
- ✓ **جريدة الصريح:** طرد 4 صحفيين: قضية ضد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتنفيذ حكم شغلي لفائدة الصحفيين

- الحكم لفائدة 10 صحفيين في قضايا الطرد التعسفي اثر الطرد الذي طال كل العاملين بمؤسسة دار الإرادة التي تصدر عنها جريدة الصريح.

✓ **قناة قرطاج + : 2** قضايا في حق الصحفيين في ملفات طرد تعسفي وخلاص مستحقاتهم

✓ **إذاعة كاب أف أم:** الحكم لفائدة صحفية ضحية الطرد التعسفي

- الحكم بعدم سماع الدعوى في قضية شغلية اثر تقديمها لاستقالتها والخصم يستأنف الحكم.
- الحكم بخلاص المستحقات القانونية والخصم استأنف الحكم

✓ **Social peapers:** ملف تطرد تعسفي في حق صحفي

✓ **جريدة البيان: 2** قضايا طرد تعسفي في حق صحفيتين في الطور الابتدائي

✓ **إي بي كوم:** قضية طرد تعسفي في حق صحفية

ويباشر مئات الصحفيين عملهم مع مؤسسات إعلامية بصفة تعاقدية شفوية في الغالب خاصة المراسلين الجهويين الذين يعمل أغلبهم بـ "القطعة" ودون تغطية اجتماعية وبعائد مالي هزيل قد لا يرتقي في أغلب الأحيان إلى المجهودات التي يبذلها الصحفي للحصول على المعلومات، كما أن أغلب المؤسسات الخاصة لا تخصص ميزانية لتغطية مصاريف المراسلين الجهويين.

وقد تعقدت وضعية الصحفيين العاملين بالقطعة أو العاملين بعقود عمل هشة لا تضمن لهم الحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في غياب التغطية الاجتماعية والاعتراف القانوني بهم من قبل المؤسسة والذي يضع بعضهم تحت طائلة القانون في غياب حملهم بطاقات مهنية أو وثائق تكليف بمهام.

كما أثرت أزمة انتشار "فايروس كورنا" في تعقيد واقع الصحفيين وأحيل العشرات على البطالة القصرية.

التوصيات العامّة

على ضوء متابعتها لواقع الحريات الصحفية في تونس خلال فترة سنة يهم النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين أن تتوجه بالتوصيات التالية لكل الأطراف المعنية بقطاع الإعلام في تونس:

رئاسة الحكومة:

- الإدانة العلنية لكل الاعتداءات التي تطال الصحفيين في تونس والتصدي لمناهضة الإفلات من العقاب

- إلغاء العمل بكل المناشير الداخلية للإدارات العمومية والتي تضع حواجز غير مشروعة أمام السعي للحصول على المعلومات وإيقاف العمل بمبدأ الترخيص من المسؤول المركزي للحصول على تصريح صحفي من المسؤول الجهوي

- نشر نتائج التحقيقات الإدارية مع موظفي الدولة من أمنيين وموظفين عموميين تورطوا في الاعتداءات على الصحفيين.

- النشر الفوري للاتفاقية الإطارية المشتركة للصحفيين، واخطار الهياكل الرقابية بتفعيل دورها في مراقبة تنفيذها لإنهاء سياسات الطرد الجماعي للصحفيين والتأخر في صرف أجور المئات منهم والعمل بالعقود الشغلية غير القانونيّة ، وإلزام المؤسسات الإعلامية بتوفير التغطية الاجتماعية للعاملين فيها

- تنفيذ كل التزاماتها تجاه قطاه الاعلام وتطبيق كامل بنود الاتفاق الممضى بتاريخ 08 ديسمبر 2020

- احالة مشروع قانون حرية الاتصال السمعي البصري الذي تم إعداده بصفة تشاركية والمتعلق بحرية التعبير والصحافة والطباعة والنشر إلى مجلس نواب الشعب من أجل عرضه ومناقشته والتصويت عليه.

رئاسة الجمهورية:

- العمل على كشف الحقيقة في جريمة الاختفاء القسري لسفيان الشورابي ونذير القطاري منذ 7 سنوات في ليبيا والحيلولة دون إفلات مدبريها ومرتكبيها من العقاب.
- السهر على ضمان وحماية الحقوق والحريات الواردة في الدستور التونسي لاسيما حرية الرأي والفكر والمعتقد والضمير وحرية التعبير والإعلام والطباعة والنشر
- مراجعة السياسية الاتصالية في اتجاه الانفتاح وتمكين الصحفيين من الحصول على المعلومة.
- مراجعة كل الاخلالات التي حصلت اثناء الزيارات الميدانية لرئيس الجمهورية للمناطق الداخلية من اجل تامين نفاذ عادل إليها من كل المؤسسات الاعلامية

مجلس نواب الشعب:

- وضع حد للاعتداءات المتكررة لبعض نواب مجلس نواب الشعب على الصحفيين وإيقاف خطابات التحريض والعنف المسلط عليهم.
- المساءلة الدورية لمسؤولي الدولة المعنيين بحماية الصحفيين عن الاعتداءات التي يمارسها منظوريهم في حق الصحفيين وحرية الصحافة.

- اتخاذ تدابير تشريعية حمائية أكثر دقة وفاعلية في مجال حماية الصحفيين ضمن مشاريع النصوص القانونية المحالة اليه.

وزارة الداخلية:

- نشر نتائج التحقيقات الإدارية في الاعتداءات التي تورّط فيها منظوريها في حق الصحفيين.
- تعميم منشور وزاري واضح وصريح بعدم التعرض للصحفيين أثناء عملهم وخاصة أثناء الاحتجاجات وداخل الملاعب الرياضية.
- إشعار أعوان الأمن الميدانيين بأن المعرّف الوحيد للصحفي هو بطاقته المهنيّة وأنّ الترخيص المكتوب إجراء استثنائي معمول به فقط في مجال تصوير بعض المباني والمنشئات خاصة الأمنية والعسكرية أو داخل مجال ترابي محدّد بعينه

- ضرورة توعية الأمنيين بطبيعة العمل الصحفي الرامية إلى مكافحة الفساد وضمان حقوق المواطنين في إعلام حرّ وتعددي

المجلس الأعلى للقضاء :

- العمل على مسك المحاكم لدفتر خاص بقضايا الصحفيين يشرف عليه مساعدو وكلاء جمهورية تلقوا تكوينا متقدما في مجال القوانين المنظمة لحرية الرأي والتعبير والصحافة

- العمل على إيقاف إحالة الصحفيين على القضاء خارج إطار المرسوم 115

- التحسيس بالتعهد التلقائي للنيابة العمومية لملاحقة كلّ من تعمّد إطلاق حملات تشويه وتحريض وتهديد للصحفيين وإزاء كل

الاعتداءات التي تتطلب تتبعا جزائيا في اطار حماية الحق العام والحريات.

- تفعيل كل الآليات القانونية للدفع في اتجاه كشف الحقيقة في حالة الاختفاء القسري الذي ذهب ضحيته سفيان الشورابي ونذير القطاري.

الصحفيون:

- إبلاغ النقابة عن كل الاعتداءات التي يتعرضون لها مهما كانت خطورتها للتدقيق فيها وإسداء الاستشارات القانونية المناسبة وتوثيقها وتشكيل الملفات لاستعمالها فيما بعد لتتبّع المعتدين وضمان تدخل أسرع لفائدتهم.

- التوجه للقضاء في حالات التعرض لاعتداءات تستوجب ملاحقة قضائية للمعتدي

- عدم الخوف من ردة فعل الإدارة أو السلطة التنفيذية عند الإبلاغ عن حالات التدخل في التحرير

- مزيد تعزيز التضامن بين الصحفيين عند حدوث اعتداءات على بعضهم

- انخراط الصحفيين في توعية الرأي العام بقضايا حرية الصحافة و السلامة المهنيّة من خلال منتوجاتهم الصحفية وفي شبكات التواصل الاجتماعي

- ضرورة تقيد الصحفيين بأخلاقيات المهنة لتفويت الفرصة على كل من يتربص بحرية الاعلام.

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens
snjt